الأمم المتحدة
S/2024/927
مجلس الأمن
Distr.: General
20 December 2024
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أرفق طيه الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إليكم من السيدة تيريز كاييكوامبا واغنر، وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية، بشأن موقف جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن فشل قمة لواندا وعواقبه (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

القائمة بالأعمال بالنيابة،
الوزيرة المستشارة
(توقيع) فيكتوريا **ليولوشا ليوتا**

261224 241224 24-24105 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

كينشاسا، 17 كانون الأول/ديسمبر 2024

تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن الموقرين إلى المعلومات التي وردت مؤخرا بشأن حالة انعدام الأمن المقلقة التي لا تزال قائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لعدم احترام جمهورية رواندا للالتزامات التي قطعتها في إطار عملية لواندا. وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشكر أعضاء المجلس مقدماً على الاهتمام الذي سيولون من جديد لهذا الوضع المثير للجزع، الذي يثير قلق هذه الهيئة المرموقة.

وتعرب جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استيائها العميق إزاء إلغاء القمة الثلاثية "جمهورية الكونغو الديمقراطية – رواندا – أنغولا" التي كان من المقرر عقدها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، والتي كان من المتوقع أن تمثل خطوة حاسمة بتوقيع اتفاق سلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ويُعزى هذا الفشل بشكل مباشر إلى رفض رواندا المشاركة، وهو عمل يشكل إهانة ليس فقط للميسر الذي عينه الاتحاد الأفريقي، بل أيضاً للإطار الإقليمي الذي أنشئ وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والذي تدعمه قرارات عديدة لمجلس الأمن.

وفي الواقع، تواصل رواندا في كل مرحلة من مراحل المناقشات تمييز نفسها بإضافة عامل مانع. وهذه المرة، خلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد في 14 كانون الأول/ديسمبر للمصادقة على اتفاق سلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، طرحت الأخيرة مسألة المفاوضات المباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس كشرط غير قابل للتفاوض قبل التوقيع على اتفاق. وقد يؤدي هذا السلوك، الذي يعرض للخطر التقدم المحرز في إطار عملية لواندا للخطر، إلى تفاقم الأزمة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي قد يؤدي مرة أخرى إلى اشتعال منطقة البحيرات الكبرى بأكملها.

ومع ذلك، كان الهدف من هذه القمة هو تعزيز أوجه التقدم المختلفة التي تحققت منذ ذلك الحين، وهي:

- وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في 4 آب/أغسطس 2024؛
- آلية التحقق المخصصة المعززة التي أطلقت في غوما في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛
- وكذلك التوقيع على مفهوم العمليات من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والذي ينص على فك ارتباط القوات المسلحة الرواندية بالأراضي الكونغولية وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الصعبة والهامة في الوقت نفسه، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه لا يزال تحالف قوات الدفاع الرواندية – حركة 23 مارس يمارس سياسة انتهاك القانون الدولي والإنساني. وغني عن القول أن العواقب القانونية والإنسانية لا تحصى، ليس فقط من حيث عدد النازحين داخليًا، ولكن أيضًا وقبل كل شيء من حيث عدد ضحايا هذا النزاع.

وعكس رواندا، التي تنتهك مراراً وتكراراً حقوق الإنسان لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الحكومة الكونغولية تكرر دعمها للميسر الذي عينه الاتحاد الأفريقي، رئيس أنغولا جواو لورينسو، وتجدد التزامها بعملية لواندا، كما يتضح من حضور رئيسها، فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، في لواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر الماضي، في حين أن رئيس رواندا، على عكس كل التوقعات، قاطع الاجتماع ببساطة.

أما فيما يتعلق بحركة 23 مارس الإرهابية، التي تؤيدها وتدعمها رواندا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لديها أي اعتراض على عودة هذه الحركة، إلى جانب جميع الجماعات المسلحة الأخرى، إلى مكانها في إطار عملية نيروبي، بقيادة الرئيس الفخري أوهورو كينياتا، الذي أبدى استعداده للمشاركة من خلال حضوره قمة لواندا الثلاثية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن آلية التحقق تفقدت بارتياح مواقع ما قبل تجميع مقاتلي حركة 23 مارس ومواقع تجميعهم في آب/أغسطس الماضي.

ولمنع حدوث تصعيد لا رجعة فيه للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلس الأمن إلى التصرف بحزم من خلال فرض عقوبات محددة الأهداف ضد قادة تحالف قوات الدفاع الرواندية – حركة 23 مارس، المسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والإنساني، بما في ذلك الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تعزيز ولاية البعثة للاعتراف صراحةً بدور رواندا المزعزع للاستقرار، ورصد وتوثيق الانتهاكات عبر الحدود، وحماية المدنيين وقوات حفظ السلام في المناطق المتضررة.

وفي الجلسة التي عُقدت في 9 كانون الأول/ديسمبر بشأن ولاية البعثة، أدان أعضاء المجلس بوضوح هذه الأعمال التي قامت بها رواندا. وبالتالي، فإن هذه لحظة حرجة لم يعد من الممكن أن تبقى فيها الكلمات بلا تأثير: فيتحتم اتخاذ تدابير ملموسة للرد على هذا التهديد للسلام والأمن الدوليين.

(توقيع) تيريز **كاييكوامبا واغنر**